

ماركس ضد سبنسر

روبوت هود؟

الانتاجية وحجم الفائض الاقتصادي. في هذا الاطار في أوائل السبعينيات، انتقد الحزب الشيوعي التشيلي سياسة حكومة ليندي بزيادة الاجور التي لم تأخذ بعين الاعتبار زيادة الإنتاجية واعتبر أنها مسؤولة عمّا نتج من تضخم عال. وكان الجيش والمعارضة اليمينية والمخابرات المركزية الاميركية قد استعملوا ظاهرة التضخم هذه لتأليب الطبقة المتوسطة على الليندي وكمطبة للانقلاب العسكري عليه في 11 ايلول 1973. هذا الموقف، يشير الى الفرق بين من ينظر الى الاشتراكية من ناحية التوزيع فقط (من الاشتراكيين الديمقراطيين الى اليسار المتطرف) وبين من يرى في الاشتراكية تخط للراسمالية من حيث تغيير ملكية وسائل الانتاج. صحيح أن الاشتراكية تحمل في طياتها أبعاداً توزيعية. الا أن ماركس وانجلز ميّزا بين الاشتراكية العلمية وبين الاشتراكيات الاخرى التي انبثقت وتنبت تاريخياً من الاخلاق أو الرغبة في العدالة أو الاديان، والى ما هناك من اشتراكيات استنبطها العقل الانساني، والتي بمجملها «اشتراكيات توزيعية». طبعاً، إذا كانت إعادة التوزيع شر بالنسبة للراسماليين، فإن تغيير ملكية وسائل الانتاج هو «الشيطان الأكبر». قال أحد المعلقين اليمينيين الاميركيين في معرض هجومه على ساندرز مؤخراً: «عندما ينفذ مال الآخرين من جعبة الاشتراكيين فإنهم، إذا بقوا في السلطة، سيصادرون حقوق الملكية للمواطنين. وسوف يؤمّمون الصناعات ويصادرون حقوق وإنتاج الاجيال المستقبلية من المواطنين!»

في مثل هذه الايام من شهر ايار عام 1875 كتب كارل ماركس نقد برنامج غوته، انتقد فيه مبدأ التوزيع وقال «إن الحق لا يمكن أن يعلوا أبداً فوق البنية الاقتصادية»، لكن ما قاله المعلق اليميني يخلط الامور زمنياً ويشوه حقيقة الاشتراكية، التي (نعم) ستصادر ملكية رأس المال وليس ملكية «المواطنين». وذلك حتى توقف عجلة استغلالهم المتزايد من قبل رأسمالية تزداد قهراً وإقصاءً. أما في المستقبل، وإن أتت الاشتراكية متأخرة عن موعدها، فستنتظرها أكثرية الناس لأنها الأمل الوحيد في أن لا يصادر رأس المال فعلاً حقوق الاجيال المقبلة في إنتاجها وعملها وحياتها أيضاً.

أجلاً سينفذ منها مال الآخرين!». هذه العبارة تعاد اليوم في الولايات المتحدة بأشكال مختلفة في المقالات والرسوم الكاريكاتورية حيث يبرع الاميركيون في هذا المضمار، بنفس مقدار ضحالتهم في علم الرياضيات. من هنا فإن الأخطاء الشائعة التي يقع بها العامة، والكثير من الاشتراكيين أنفسهم، ومن بينهم ساندرز، هي الاعتقاد أن الاشتراكية هي «توزيعية»، أي إن جل ما يسعى اليه الاشتراكيون هو الأخذ من الغني وإعطاء الفقير في عملية «روبوت هود»، ثورية كانت أو قانونية. والاخيرة، تتم عادة عبر استعمال أجهزة الدولة كالضرائب والإنفاق لتحقيق عملية إعادة التوزيع هذه. مع انني اكره الموافقة على ما



الاعتقاد أن

الاشتراكية هي «توزيعية» هو خطأ شائع



قالته تاتشر، إلا أن الاشتراكية عندما تنحصر بالاطر التوزيعية قد تصل الى مرحلة استنفاد مال الآخرين، ولكن الاساس هو «مال الآخرين». أي إننا نفترض أن الملكية والثروة لا تزالان في أيدي الآخرين (الراسماليين)، وعندها قد يكون لديها بعض الحق في ما قالته.

بشكل عام، إن الاشتراكية التوزيعية قد تقع ضحية أمرين خصوصاً في الدول غير المتقدمة اقتصادياً. الاول أن يتم التوزيع بشكل راديكالي مع المحافظة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، ما يؤدي الى تعطيل الماكينة الانتاجية بسبب «اضراب» الراسماليين. الثاني، هو أن تطلق عجلة التضخم، كما حصل في التشيلي ويحصل الآن في فنزويلا التي قد تنتج عن عدم التوافق بين عملية إعادة التوزيع نحو الاجور والانفاق الاجتماعي وبين تطور

غسان ديبه

«ما الفائدة إذا عرفت الشمال الحقيقي؟»
ابراهيم لينكولن

يوم السبت الماضي، أتى الخبر من فيلادلفيا، يقول إن أستاذ الاقتصاد في جامعة بنسلفانيا الشهيرة جيدو منزيو تعرض للمساءلة على متن طائرة الاميركان ايرلاينز في مطار فيلادلفيا حين شكته إحدى المسافرين بعدما رأيته يكتب أشياء غير مفهومة على ورقة قبل إقلاع الطائرة. تبين أن هذه الاشياء «غير المفهومة»، التي ظنتها المسافرة كتلابات إرهابية، ما هي إلا حلول لمعادلات تفاضلية (differential equations) كان يعمل عليها الاستاذ تحضيراً لمؤتمر يذهب اليه! المفارقة المضحكة . المبكية أن تأتي هذه الحادثة، التي تبين ضحالة الثقافة الرياضية لدى الاميركيين، مترامنة مع إقحام باراك أوباما نفسه أيضاً في «قاعة المشاهير» الرياضيين الديمقراطيين حين أعلن أن هناك «استحالة رياضية» لأن يحصل ساندرز على عدد مندوبين الكافي لينتزع الترشيح الديمقراطي. وبالتالي فإن على ساندرز أن يقتنع وينسحب من السباق الى البيت الأبيض. هكذا وصل استعمال، أو بالأحرى سوء استعمال، «الرياضيات» في المعركة التي تخوضها السلطة المسيطرة الديمقراطية ضد ساندرز الاشتراكي. كذلك فإنني اكتشفت مؤخراً أنه في منتصف 2015، وقبل بدء العملية الانتخابية، كان يروج ل«استحالة إحصائية» لفوز ساندرز قبل أن يتغلب عليها ويفاجئ الجميع!

بعيداً عن هذه الاستحالات الرياضية والإحصائية التي استعملت وتستهمل بذكاء وخبث كبيرين من قبل الاعلام الليبرالي لإلهاء الاميركيين، أمثال تلك المسافرة الذكية، فإن أحد أهم المواضيع التي تتكرر أيضاً في الهجوم، ولكن هذه المرة من اليمين الاميركي، هو أن الاشتراكية التي يتحدث عنها ساندرز ستواجه العقبة الاساسية التي واجهت كل «الاشتراكيات» والتي لخصتها مارغريت تاتشر في 1976 بشكل شعبي في جملة لا تزال تتردد أصدائها حتى اليوم، حين قالت «إن الامر مع الاشتراكية هو أنه عاجلاً أو

ما يخض الكوستابرافا، فأعلن أنه سوف تُجرى اليوم مناقصة لتزيم تركيب كاسر الأمواج (breakwater) والوحدة التابعة له (cell) في المطمر، وعند صدور النتائج على المتعهد مباشرة العمل فوراً لينتهي خلال فترة تراوح بين 20 و25 يوماً، يمكن بعدها بدء نقل النفايات وطمرها داخل مطمر الكوستابرافا».

هذا الامر يطرح تساؤلاً عن حجم كميات النفايات التي يمكن أن يستوعبها الموقفان في ظل التباطؤ في المباشرة بإنشاء مراكز الفرز والمطامر الصحية المطلوبة لضمان عدم تراكم النفايات بشكل عشوائي في الموقفين، وبالتالي تفادي تداعياته، علماً أنه لم يُحدّد بعد مركز المعالجة والمطمر الصحي لقضاءي الشوف وعاليه أيضاً.

ماذا عن الحوافز المالية؟ تشير مصادر وزارة الداخلية الى أن مراسيم الحوافز المالية للبلديات لم تُطرح بعد، مُشيرة الى أن الوزير نهاد المشنوق ترأس، أمس، اجتماعاً لأعضاء لجنة مراقبة البات ومرحل التنفيذ، التي بحثت في الخطوات المقبلة المتعلقة بخطة النفايات، من جهته قال شهيّب إن «الحوافز المالية المخصصة للبلديات لن تُعطى قبل انتهاء الانتخابات البلدية وتأليف المجالس البلدية الجديدة تفادياً لحصول أي مشاكل حول وجهة استعمال الاموال».

ولفت الى ان البلديات المجاورة لمطمر الناعمة ستحصل أيضاً على الحوافز المقررة لها وبالغاية 6 دولارات عن كل طن نفايات يدخل الى مطمر الناعمة، مُشيراً الى أن المطمر «ستقبل لغاية الآن 700 الف طن من النفايات».

بدورها، أصدرت الحركة البيئية اللبنانية بياناً ردّت فيه على تصريح شهيّب التطميني وقالت إنه «لو اختفت النفايات من الشارع فإن الموثقت سوف تنتشر على طول الشاطئ اللبناني وتقتضي على موسم السياحة البحرية وعلى الثروة السمكية مخالفة بذلك إتفاقية برشلونة والبروتوكولات التابعة لها والقوانين اللبنانية». وطالبت بالعودة عن القرار الرقم 1 والأخذ بالحل المستدام الذي اقترحه الحركة في المؤتمر الإقنادي للنفايات، الذي عقد في 5 آذار الماضي».

في مواقع توزيع وتسليم الصناديق الانتخابية، ما سبّب إهانة كبيرة للمعلمين والأساتذة والموظفين، لافتة إلى أنها حاولت تدارك ما حصل قبل حصوله، إذ بادرت إلى طلب موعد من وزير الداخلية نهاد المشنوق لوضع أسس سليمة، لكنها لم تحصل على جواب. وإن شُكرت المشنوق لإصداره تعميماً يندارك ما حصل في الجولة الانتخابية الاولى، رأت ضرورة إيجاد اطار تنسيقي بين الروابط والمعنيين في وزارة الداخلية لعدم تكراره.

تقرير

نموذج سوء الإدارة: سوليدير تخسر 119 مليون دولار

دولار، وهناك شطب لخسائر مسجلة في الميزانية أيضاً قيمتها 4,7 ملايين دولار، وهناك «مؤونة مخاطر وأعباء بقيمة 7,5 ملايين دولار، وهناك أعباء فوائد بقيمة 34,3 مليون دولار... هذه البنود السلبية تعبر عن سوء إدارة الشركة نظراً إلى ضخامة المبالغ المنفقة من دون وضوح في الأهداف الفعلية وتفصيل هذه العمليات الإنفاقية. واللافت أن هذا الأمر يأتي في ظل تراجع في إيرادات الإيجارات من 61,5 إلى 56,9 مليون دولار في 2015 فيما زادت كلفة أعباء واستهلاك العقارات المجررة إلى 25,7 مليون دولار.

وكان لافتاً في ميزانية 2015، ارتفاع ديون سوليدير القصيرة الأجل (الحسابات المشكوفة) إلى 556 مليون دولار، وانخفاض محفظة الأوراق المالية (السندات والاقساط المتوجبة على شاري الأراضي) إلى 466 مليون دولار.

رغم ذلك، تؤكد الشركة أن هناك انفرجات. ففي النصف الأول من عام 2016 وقعت عقود بيع جديدة بقيمة 158 مليون دولار «ويستمرّ التفاوض على عدد آخر من العقود حيث من المتوقع أن لا يقل مجموع البيوعات لعام 2016 عن 200 مليون دولار». وبحسب مصادر عقارية، فإن سوليدير اضطرت الى أن تخفض أسعارها إلى أقل من 3000 دولار للمتر المربع الواحد، وهو مستوى متدن جداً قياساً الى المستويات السابقة. وفي هذا الوقت، لا تزال السيولة النقدية للشركة متدنية جداً، إذ أنها تبلغ 127 مليون دولار، لكن «مديونية الشركة تجاه المصارف ارتفعت إلى 683 مليون دولار».

على تخمين الاراضي كانوا يعملون لحساب سوليدير ووفّروا لها كل الظروف الملائمة للاستيلاء على الأراضي بأسعار بخسة، فقد أنهت لجان التخمين عملها على 1630 عقاراً في وسط بيروت التجاري في خلال 13 شهراً، وأصدرت نتائج تشير إلى أن القيمة الإجمالية لهذه العقارات بلغت 1170 مليون دولار، أي بسعر 1532 وسطياً للمتر المربع غير المبني و100 دولار لسعر المتر المبني.

وتأتي هذه القصة اليوم لتفضح



مديونية الشركة للمصارف ارتفعت إلى 683 مليون دولار



سوليدير. التلاعب بالأرقام لم يعد لمصلحتها، فهي باتت تسجّل خسائر ضخمة وكبيرة تجربها على دفع ما كان يوماً عبارة عن أرباح في ميزانيات سابقة، لا بل يفرض عليها أن تخصص عشرات الملايين الأخرى لمواجهة احتمالات الخسارة. هذه الأمور لا يمكن إخفاؤها في الميزانية التي تتضمن سلة طويلة من الخسائر لم تتجرأ إدارة سوليدير على الكشف عنها، ربما لأن هناك منتفعين منها. فعلى سبيل المثال، تبلغ قيمة الإنفاق الإداري للشركة 30,9 مليون دولار، وهناك «خسائر ناتجة عن إعادة جدولة» بقيمة 2,5 مليون

كانت سوليدير تريد تقديم خدمات مجانية لتجار عقارات مقرّبين منها سياسياً أو خليجيين مصرّين على الإنسحاب من لبنان. محاسيبياً، اضطرت الشركة إلى أن تسجّل ضمن ميزانية 2015 مبلغ 113,4 مليون دولار ضمن بند «مؤونة إجمالية لتدني قيمة استثمارات ودمم». المبلغ مخصص لتغطية الخسائر الناجمة عن الغاء عقدي البيع الفاشلين، وتحسباً لاحتمال فشل المزيد من العقود. هذا المبلغ مكوّن من قيمة المبلغ المدفوع للمشتريين ثمناً لاسترجاع الارض، أي 82 مليون دولار، مضافاً إليه مبلغ 31 مليون دولار احتياط عام. يشي هذا التحوط الكبير بأن العلاقات السلبية التي بنتها الشركة مع التجار والمستثمرين تخلق نتائج سلبية مؤثرة على ميزانيتها.

واللافت أن كلفة الارض التي باعتها الشركة ثم استرجعتها يبلغ 8 ملايين دولار، أي أن الكلفة مسجلة بحسب السعر الدفترى يوم حصول سوليدير على كل الأراضي في منطقة وسط بيروت في عام 1994، وبالتالي لماذا تنبأه الشركة بأن سعر الارض الحقيقي هو أعلى من سعرها الدفترى بنحو أربع مرّات؟ الشركة تقول إن قيمة الأراضي السوقية تبلغ 6,8 مليارات دولار لكنها تسجّل في ميزانيتها مخزون أراضٍ بقيمة 1,134 مليار دولار.

الهدف كما يقول بعض المساهمين، هو التعمية على طريقة الاستيلاء على الأراضي وعملية النهب المنظمة التي جرت في منتصف التسعينيات، فما حصل هو أن القضاة الذين عملوا

محمد وهبة

اصدرت شركة تطوير وإعمار وسط بيروت «سوليدير» بياناً، اول من امس، عن نتائجها المالية لعام 2015. تدعي الشركة أن عملياتها في السنة المذكورة سجّلت خسائر بقيمة 118,9 مليون دولار. نجمت هذه الخسائر عن «إحجام المستثمرين بشكل عام عن شراء العقارات خلال عام 2015 وإلغاء عقدين من عقود بيع الأراضي المحققة في السنوات السابقة»، وبرزت الشركة هذه النتيجة السلبية بالإشارة إلى «تخلّف مستثمرين عن تسديد أقساطهما المستحقة وعدم التوافق على إعادة جدولتهما». وبالتالي اضطرت الشركة «إلى اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة وعكس الأرباح المحققة سابقاً من خلال تكوين مؤونات مالية إحتياطية بقيمة 82 مليون دولار تماشياً مع القوانين المحاسبية المعتمدة، كما قامت الشركة إحترازياً بتكوين مؤونات مالية إضافية بمثابة إحتياط عام تحسباً لأي تأخير أو تخلّف في تسديد سندات واستحقاقات مستقبلية من عقود أخرى».

عملياً، يحاول البيان التنصل من إخفاق إدارة «سوليدير» وتحميل المشتريين المسؤولية بسبب تخلفهم عن السداد، لكن الأرقام تظهر أن المشتريين سددوا من أصل ثمن قطعتي الأرض ما قيمته 82 مليون دولار، علماً أن المعلومات المتداولة تشير إلى أن الثمن الإجمالي لقطعتي الأرض يبلغ 90 مليون دولار، أي أن الباقي من الثمن ليس سوى 8 ملايين دولار، وبالتالي كان يمكن التوصل إلى تسوية، إلا إذا